مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

وهم تعدد الأقطاب

سي. راجا موهان

ترجمة وتحرير مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مـن واشـنطن إلى بـكين، ومـن موسـكو إلى نيودلهـي، يتبلـور إجماعٌ على أن العـالم قـد دخـل عصر التعدديـة القطبيـة. إذ يُعلـن القـادة السياسـيون والدبلوماسـيون والمحللـون باسـتمرار أن الهيمنـة الأمريكيـة المطلقـة قـد انتهـت، وأن القـوة العالميـة باتـت موزعـة على مراكـز متعـددة. وقـد أصبـح هـذا الادعـاء شـائعاً لدرجـة أنـه يُعامـل غالبـاً كحقيقـة بديهيـة بـدلاً مـن كونـه فرضيـة قابلـة للدراسـة. حتـى المسـؤولون في الولايـات المتحـدة، التـي لطـالما كانـت المسـتفيد الرئـيسي مـن النظـام أحـادي القطبيـة الـذي أعقـب الحـرب البـاردة، تبنـوا هـذا الخطـاب. ففـي بدايـة ولايـة الرئيـس دونالـد ترامـب الثانيـة، لاحـظ وزيـر الخارجيـة ماركـو روبيـو أن لحظـة واشـنطن كقـوة عظمـى وحيـدة لم تكـن «طبيعيـة» تاريخيـاً، وأن النظـام الـدولي سـيتجه حـتماً نحـو التعدديـة القطبيـة. بـدا تصريـح روبيـو وكأنـه صـدى للاعتقـاد المتزايـد في الـصين وروسـيا وجـزء كـبير مـن العـالم النامـي بـأن قـوة الولايـات المتحـدة تتراجـع، وأن هيمنتهـا العالميـة الطويلـة الأمـد غير مسـتدامة.

يُخفـي هـذا التقـارب الظاهـري اختلافـاً في كيفيـة تعريـف مختلـف الأطـراف لمفهـوم «التعدديـة القطبيـة». فبالنسـبة لإدارة ترامـب ، لا يعنـي الاعتراف بالتعدديـة القطبيـة قبـول قيـود على النفـوذ الأمـريكي، بـل يُسـتخدم كـمبرر للتـخلي عـن المفهـوم الأمـريكي التقليـدي للقيـادة العالميـة والمسـؤوليات المترتبـة عليهـا. تسـمح فكـرة التعدديـة القطبيـة لواشـنطن باتبـاع سياسـة خارجيـة أضيـق نطاقـاً وأكثر نفعيـة، تركـز على تحقيـق المكاسـب بـدلاً مـن ضمان النظـام، ولا تُعنـى بالحفـاظ على المؤسسـات أو المعـايير التـي لا تخـدم المصالـح الأمريكيـة المبـاشرة. في المقابـل، بالنسـبة للـصين وروسـيا والعديـد مـن الـدول الناميـة، لا تُعـدّ التعدديـة القطبيـة مجـرد وصـف، بـل طموحـاً. إنهـا مشروع سـياسي يهـدف إلى تقييـد الهيمنـة الأمريكيـة، وتقويـض المؤسسـات التـي يقودهـا الغـرب، وبنـاء نمـاذج بديلـة للحكـم والتنميـة والأمـن لا تكـون فيهـا الولايـات

المتحـدة الدولـة الوحيـدة المهيمنـة.

حظيــت فكــرة التعدديــة القطبيــة بشــعبية واســعة منــذ أن برزت الولايــات المتحدة كقـوة مهيمنـة وحيـدة في نهايـة الحـرب البـاردة. وبعـد حـرب الخليـج -1990 1991، التـي كشـفت عـن حجـم التفـوق العسـكري الأمـريكي، حـذر القـادة الفرنسـيون مـن المخاطـر التـي تشـكلها «القـوة العظمـى» الأمريكيـة. وفي وقـت لاحـق، حوّلـت الــصين وروســيا هــذا النقــد إلى استراتيجيــة، ســاعيتين إلى تنظيــم مقاومــة للهيمنــة الأمريكيـة. وأقامتـا مـا وصفتـاه بــ "شراكـة استراتيجيـة" في أواخـر التسـعينيات، وشـكّلتا تحالـف البريكـس متعـدد الأطـراف مـع البرازيـل والهنـد وجنـوب إفريقيـا للتنسـيق بين القـوى غير الغربيـة. واعتقدتـا أن هـذه الجهـود مـن شـأنها تسريـع عمليـة الانتقـال مـن الهيمنـة الأمريكيـة.

جعــل عــودة ترامــب إلى منصبــه وصــول لحظــة التعدديــة القطبيــة يبــدو حتميـاً. كانـت الولايـات المتحـدة منقسـمة داخليـاً، وغير مسـتقرة اقتصاديـاً، ومتعبـة مـن الالتزامـات العالميـة. نمـا اقتصـاد الـصين ليقـارب حجـم اقتصـاد الاتحـاد الأوروبي، وأصبحـت الـبلاد رائـدة تكنولوجيـة هائلـة بحـد ذاتهـا. أظهـرت الحـرب الروسـية في أوكرانيـا اسـتعداد موسـكو لاسـتخدام القـوة لإعـادة رسـم الحـدود في أوروبـا. وتوسـعت مجموعـة البريكـس لتشـمل أعضـاء جـدداً في آسـيا وأفريقيـا والشرق الأوسـط، مما عـزز الانطبـاع بوجـود نظـام بديـل صاعـد لمواجهـة الهيمنـة الأمريكيـة. وخلـص العديـد مـن المراقـبين إلى أن العـالم متعـدد الأقطـاب قـد وصـل وأن الأحاديـة القطبيـة الأمريكيـة تعيـش على وقـت مسـتعار.

بعـد مـرور عـام، يبـدو أن هـذا الاعتقـاد كان في غير محلـه. فقـد شرعـت إدارة ترامـب في إعـادة تأكيـد القـوة الأمريكيـة بقـوة مـن خلال فـرض تعريفـات جمركيـة

باهظة، والتدخل في شؤون دول أخرى، والتوسط في مفاوضات السلام وإبرام الصفقات التجارية في جميع أنحاء العالم. قاومت الصين وروسيا واشنطن في قضايا محددة، لكنهما لم تتمكنا من توجيه تحدٍّ شامل لجهود الولايات المتحدة لإعادة هيكلة القواعد العالمية. أما حلفاء واشنطن الأوروبيون، فقد أثبتوا قدرتهم على مواجهة الولايات المتحدة بشكل أقل. ففي مواجهة إهانات ترامب وضغوطه، استسلموا وتراجعوا.

الحقيقة أن العالم لا يزال أحادي القطب. لم تُفضِ أوهام التعددية القطبية إلى نظام دولي أكثر توازناً، بل على العكس، فقد مكّنت الولايات المتحدة من التخلص من القيود السابقة وبسط نفوذها بشكل أكثر عدوانية. لم تتمكن أي قوة أو كتلة أخرى من تشكيل تحدٍّ ذي مصداقية أو العمل بشكل جماعي لمواجهة النفوذ الأمريكي. ولكن على عكس فترة الأحادية القطبية السابقة التي ظهرت في نهاية الحرب الباردة، تمارس الولايات المتحدة الآن قوة أحادية الجانب مُجرَّدة من المسؤوليات.

مركز الصدارة

تستند الادعاءات بأن العالم يتجه نحو التعددية القطبية إلى مؤشرات ملموسة على تنامي قوة القوى الصاعدة، بما في ذلك تغيرات في الحصص النسبية للناتج المحلي الإجمالي العالمي، وإنشاء مؤسسات تنموية وحوكمة جديدة تتخذ من خارج الولايات المتحدة وأوروبا مقراً لها. تُظهر هذه التغيرات أن توزيع القوة اليوم أوسع نطاقاً مما كان عليه في نهاية الحرب الباردة. لكنها لا تدل بالضرورة على تحول في بنية النظام الدولي.

بتعريف دقيق، يُشير مصطلح «القطب» إلى دولة أو كتلة تمتلك قدرات

شاملة لتشكيل النظام الدولي. لا يقتصر نفوذ القطب على مجال أو مجالين فقط، كالحرب النووية أو التجارة، بل يجب أن يكون قادراً على بسط نفوذه العسكري عالمياً، والحفاظ على ريادته التكنولوجية والصناعية، وترسيخ التحالفات، وصياغة المعايير، وتوفير الخدمات العامة، واستيعاب الصدمات النظامية. وبالنظر إلى هذا المعيار الأكثر صرامة، فإن عدد الأقطاب الحقيقية في العالم اليوم هو نفسه الذي كان عليه طوال السنوات الخمس والثلاثين الماضية.

باقتصاد يبلغ حجمه الآن 30 تريليون دولار أمريكي، وينمو بنسبة تتراوح بين اثنين وثلاثة بالمئة سنوياً، تبقى الولايات المتحدة المحرك الاقتصادي الأول في العالم. وتتجاوز نفقاتها الدفاعية - التي بلغت حوالي تريليون دولار أمريكي في عام 2025 - نفقات العديد من القوى الكبرى التالية مجتمعة. وتتمتع واشنطن بقدرة فريدة على بسط نفوذها، إذ تمتلك شبكة لا مثيل لها من التحالفات والقواعد العسكرية والبنية التحتية اللوجستية في جميع أنحاء العالم. وتهيمن الشركات الأمريكية على قطاعات رائدة ومتنوعة، مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والتكنولوجيا الحيوية. وتُعد الجامعات الأمريكية مراكز محورية في شبكات الابتكار العالمية، كما تمارس الصناعات الثقافية الأمريكية تأثيراً ممتداً في تشكيل الخطاب العام والذائقة العالمية.

إن القيود المفروضة على النفوذ الأمريكي - كارتفاع الدين الوطني، والانقسام السياسي الداخلي، والتوترات مع حلفاء الولايات المتحدة، والاستياء من سياساتها في ما يُسمى بالجنوب العالمي - حقيقية ومتنامية، لكنها لا تنفي مكانة الولايات المتحدة كقطبٍ وحيدٍ ذي مصداقية في النظام. فحتى تهديدات ترامب بخفض تمويل الجامعات ومراكز الأبحاث المحلية، على سبيل المثال، من غير المرجح أن

تُزعزع هيمنتها. كما أن عمق القطاع الخاص الأمريكي وقوة مجتمعه المدني يحدّان من الضرر الذي قد يُلحقه أي رئيس. فضلاً عن ذلك، فإن الموقع الجغرافي المتميز للولايات المتحدة، بما فيه من موارد طبيعية وفيرة وبعد جغرافي عن الكتلة الأوراسية التي لطالما كانت مسرح الصراع العالمي الرئيسي، يمنحها هامشاً واسعاً من المرونة في خيارات سياستها الخارجية.

يرى العديد من المحللين أن العالم يتجه نحو ثنائية القطبية مع استمرار صعود الصين. فعلى سبيل المثال، أقرت الولايات المتحدة في استراتيجيتها للأمن القومي لعام 2025 بأن الصين «ندٌّ قريب». وقد أصبحت الصين قوة اقتصادية وتكنولوجية عظمى، إذ بلغ حجم اقتصادها نحو ثلثي حجم اقتصاد الولايات المتحدة، ويُقدَّر أن ترسانتها النووية قد تضاعفت ثلاث مرات منذ عام 2020، وهي تعمل على تعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة النفوذ الأمريكي على امتداد سلسلة الجزر الأولى الممتدة من اليابان إلى الفلبين في غرب المحيط الهادئ.

ومع ذلك، لا تزال الصين بعيدة عن أن تصبح قطباً حقيقياً في النظام الدولي. فمعدل نموها يتباطأ، ومن المرجح أن يتباطأ أكثر بسبب التراجع الديموغرافي والدور المحوري للشركات المملوكة للدولة في اقتصادها. كما أن عملتها تفتقر إلى الانتشار العالمي، إذ لا تُجرى سوى معاملات دولية قليلة باليوان الصيني بسبب القيود الصارمة على رأس المال وانعدام الشفافية المالية. وقد عزز الجيش الصيني موقعه في شرق آسيا، لكنه يفتقر إلى شبكات الدعم اللوجستي، والوصول إلى القواعد، والتحالفات اللازمة لبسط نفوذه على مستوى العالم. أما برامجها التنموية التي حظيت بدعاية واسعة، ولا سيما مبادرة الحزام والطريق والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، فقد أكملت دور مؤسسات الحوكمة العالمية التي ترعاها الولايات

المتحـدة، مثـل البنـك الـدولي، بـدلاً مـن أن تحـل محلهـا.

روسـيا التي غالبـاً مـا تُصـوَّر كركيـزة أساسـية للتعدديـة القطبيـة، تفتقـر إلى المقومـات اللازمـة لتشـكيل النظـام الـدولي. فرغـم امتلاكهـا أسـلحة نوويـة وقـدراً كـبيراً مـن القـوة العسـكرية التقليديـة، إلا أن اقتصادهـا يعتمـد بشـكل كـبير على المـوارد الطبيعيـة، وقـد تخلفـت كـثيراً في تطويـر التقنيـات الناشـئة كالـذكاء الاصطناعـي والروبوتـات، ومثـل الـصين، تواجـه انخفاضـاً في عـدد السـكان. أمـا الاتحـاد الأوروبي، وهـو قطـب محتمـل آخـر، فيمتلـك نفـوذاً اقتصاديـاً، ولكنـه لا يـزال منقـسماً سياسـياً ويعتمـد على الولايـات المتحـدة في أمنـه. وتسـعى أوروبـا الآن إلى تـدارك هـذا الوضـع مـن خلال زيـادة الإنفـاق الدفاعـي، ولكـن حتـى في أفضـل الأحـوال، سـتظل مضطـرة للاعـتماد على القـوة العسـكرية الأمريكيـة لسـنوات عديـدة قادمـة.

تتزايـد القـوى المتوسـطة - البرازيـل والهنـد وإندونيسـيا والمملكـة العربيـة السـعودية وتركيـا - في ثقلهـا الاقتصـادي ونفوذهـا السـياسي الإقليمـي، ويتزايـد تمثيلهـا في المحافـل العالميـة مثـل مجموعـة العشريـن. مـع ذلـك، لا يضمـن النفـوذ بـالضرورة مكانـة رائـدة. فالهنـد، التـي تمتلـك الحجـم والإمكانـات لتصبـح قـوة عظمـى على المـدى البعيـد، لا يتجـاوز نصيـب الفـرد مـن الناتـج المـحلي الإجمالي فيهـا 3000 دولار أمـريكي (مقارنـةً بنحـو 85000 دولار أمـريكي في الولايـات المتحـدة). وتواجـه الهنـد انقسـامات سياسـية متفاقمـة، وتعـاني مـن ضعـف المؤسسـات، ونقـص المـوارد البشريـة، ومقاومـة بيروقراطيـة متجـذرة، وكلهـا عوامـل أعاقـت الإصلاحـات الراميـة إلى تسريـع النمـو الاقتصـادي وتحـسين الحوكمـة. وفي ظـل الصراع مـع باكسـتان على أحـد الحـدود والتوتـرات مـع الـصين على حـدود أخـرى، سـتظل الهنـد بحاجـة إلى شراكـة اقتصاديـة وأمنيـة مـع الولايـات المتحـدة وحلفائهـا في الوقـت الراهـن.

تعثرت الجهود المبذولة لبناء تحالفات مضادة للولايات المتحدة. فعلى الرغم من ادعاءات الصين وروسيا بوجود شراكة «بلا حدود»، إلا أن علاقتهما تقوم على أسس هشة، وتتأثر بانعدام الثقة التاريخي والاعتماد غير المتكافئ. ففي المراحل الأولى من الحرب الباردة، كان الاتحاد السوفيتي بمثابة «الأخ الأكبر» الذي اعتمدت عليه الصين الشيوعية للحصول على الدعم السياسي؛ أما الآن، فروسيا هي الشريك الأصغر، وتعتمد اعتماداً كبيراً على الصين في استيراد السلع الصناعية والسلع ذات الاستخدام المزدوج - تلك القيّمة للأغراض العسكرية والمدنية على حد سواء، مثل أدوات الآلات - وكسوق لصادراتها من الطاقة. كما توسعت مجموعة البريكس، وقائمة الدول الساعية للانضمام إليها طويلة. لكن البريكس ليست تحالفاً متماسكاً، ومن غير المرجح أن تتخذ موقفاً معارضاً للولايات المتحدة. بل إن معظم أعضائها حريصون على إبرام اتفاقيات للتعاون مع واشنطن. إن إدراج عدة ثنائيات من الدول المتنافسة إقليمياً - مثل الهند والصين، وإيران والمملكة العربية السعودية، ومصر وإثيوبيا - يحد أيضاً من فعالية مجموعة البريكس كأداة جيوسياسية لتحقيق أي هدف استراتيجي معين.

أمريكا غير المقيدة

لقد فند العام الأول من ولاية ترامب الثانية سردية التراجع الأمريكي وصعود التعددية القطبية. إن استخدام ترامب الحازم للقوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية لتعزيز مصالح الولايات المتحدة يُبرز حرية التصرف الاستثنائية التي تتمتع بها الولايات المتحدة. وقد كشف ضعف الاستجابة الدولية لسياسات واشنطن التجارية العدوانية، وتدخلاتها في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وتهديداتها بالاستيلاء على أراضٍ جديدة، عن مدى صعوبة قيام أي تحالف بمقاومة

فعالة للولايات المتحدة. صحيح أن القوة موزعة على نطاق أوسع في النظام الدولي مما كانت عليه في نهاية الحرب الباردة، إلا أن هذا التشتت يُصعّب توجيه العمل الجماعي ضد واشنطن.

عندما بدأ ترامب بتفكيك النظام التجاري متعدد الأطراف بفرض تعريفات جمركية شاملة في أبريل 2025، لم تُبدِ معظم القوى التجارية الكبرى اعتراضاً. فعلى سبيل المثال، اختار الاتحاد الأوروبي التوافق بدلاً من المواجهة. واستناداً إلى الحاجة للدعم الأمريكي في الحرب الأوكرانية، قبل قادة الاتحاد الأوروبي مطالب واشنطن بالتعريفات الجمركية دون اعتراض يُذكر، وهو ما شبّهه وزير المالية اليوناني السابق يانيس فاروفاكيس بخضوع سلالة تشينغ لمعاهدات بريطانية جائرة عام 1842، والتي أدخلت الصين فيما عُرف بـ»قرن الإذلال». في غضون ذلك، وافقت اليابان وكوريا الجنوبية على استثمار 550 مليار دولار و300 مليار دولار على التوالي في الولايات المتحدة، مع منح واشنطن هامشاً من الحرية في كيفية إنفاق الأموال وإدارة العوائد. أما الهند، التي فُرضت عليها تعريفة جمركية متبادلة بنسبة 25% وغرامة إضافية بنسبة 25% لشرائها النفط الروسي، فقد رفضت الاستجابة للعديد من المطالب الأمريكية، لكنها حرصت على تجنب أي جدال علني مع واشنطن.

لم تردّ سوى الصين. فقد أجبر قرار بكين بتقييد صادرات العناصر الأرضية النادرة، التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في العديد من مكونات التصنيع المتقدمة، واشنطن على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وأسفر عن اتفاق لتهدئة الحرب التجارية المتبادلة. ورغم أن مناورة بكين أظهرت نفوذها المتزايد على واشنطن، إلا أن الصين لم تتمكن من إجبار الولايات المتحدة على رفع العديد من العقوبات الاقتصادية والتكنولوجية المرهقة التي فرضتها على مدى العقد الماضي،

بمـا في ذلـك القيـود المفروضـة على وصـول الشركات الصينيـة إلى الرقائـق الأمريكيـة.

أظهـرت تحـركات ترامـب العسـكرية أن الولايـات المتحـدة قـادرة على التـخلي عن مواقفهـا الراسـخة وتجاهـل الاسـتنكار الـدولي دون عواقـب تُذكـر. ففـي الشرق الأوسـط، تدخـل ترامـب في حـرب يونيو/حزيـران 2025 بين إسرائيـل وإيـران، مهـاجماً ثلاثـة مواقـع نوويـة إيرانيـة بقنابـل خارقـة للتحصينـات زنـة 30 ألـف رطـل، وهـي قنابـل لا تمتلكهـا سـوى الولايـات المتحـدة. وبعـد عـامين مـن إدانـة العديـد مـن الـدول العربيـة لتصرفـات إسرائيـل في غـزة ووصفهـا بالإبـادة الجماعيـة، أقنعهـا ترامـب بتأييـد خطتـه لحـل الحـرب في غـزة بترتيـب يُعطـي الأولويـة لمطالـب إسرائيـل الأمنيـة العاجلـة. كما ضغـط ترامـب على مجلـس الأمـن الـدولي في نوفمبر/تشريـن الثـاني 2025 لتبنـي قـرار بشـأن غـزة يربـط قيـام الدولـة الفلسـطينية بإصلاحـات في السـلطة الفلسـطينية، وهـي الهيئـة الحاكمـة الحاليـة في الضفـة الغربيـة. وانتقـدت الـصين وروسـيا عـدم تركيـز القـرار على حـق الفلسـطينيين في تقريـر المـصير، لكنـهما امتنعتـا عـن اسـتخدام حـق النقـض (الفيتـو) خشـية تعريـض وقـف إطلاق النـار للخطـر.

في فنـزويلا ، قوبـل قـرار ترامـب شـنّ عمليـة عسـكرية مفاجئـة لاعتقـال زعيـم الـبلاد، نيكـولاس مـادورو، ونقلـه لمحاكمتـه في نيويـورك، ببعـض الاسـتنكار الشـعبي، لكـن دون معارضـة تُذكـر. وبـدا أن أوروبـا، التـي عـادةً مـا تُدافـع عـن أهميـة القانـون الـدولي، قـد قبلـت تحـرك ترامـب الأحـادي الجانـب لتجنـب المواجهـة مـع الولايـات المتحـدة. أدانـت الـصين وروسـيا الهجـوم الأمـريكي باعتبـاره انتهـاكاً لسـيادة فنـزويلا، لكـن لم يكـن بوسـع أي منـهما الـردّ بشـكلٍ فعّـال، إذ سـارعت واشـنطن إلى إعـادة توجيـه كاراكاس بعيـداً عـن علاقاتهـا مـع بـكين وموسـكو. ولكـن على عكـس تدخلاتهـا السـابقة خلال ذروة قوتهـا الأحاديـة القطبيـة، لم تُبـدِ الولايـات المتحـدة أي رغبـة في

تغيير النظام، ولم تُحاول تبرير أفعالها تحت ستار تعزيز الديمقراطية. بل سارع ترامب إلى التحالف مع فلول النظام الاستبدادي في فنزويلا لضمان النفوذ الأمريكي وتعزيز مصالح الطاقة الأمريكية.

في الوقت الراهن، لا تستطيع أي قوة أخرى إيقاف الولايات المتحدة. تكمن القيود الرئيسية على أحادية القطبية الأمريكية في الولايات المتحدة نفسها. قد يؤدي تحول سياسي داخلي كبير نحو الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي لعام 2026، أو مأزق كبير في السياسة الخارجية، إلى الحد من نزعة ترامب الأحادية. لكن ترامب تجنب العديد من المشاكل التي حلت بالولايات المتحدة في العراق وأفغانستان من خلال وضع أهداف استراتيجية محددة والانفتاح على العمل مع الديكتاتوريين والديمقراطيين على حد سواء. والأهم من ذلك، أن القوى الداعمة لأحادية الولايات المتحدة الحازمة تتجاوز ترامب. فمن المرجح أن تستمر مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية، المعتادة على سهولة العمل الأحادي، في اتباعه بغض النظر عمن يشغل البيت الأبيض.

القوة العظيمة لا تأتي معها المسؤولية

النظام العالمي الجديد هو نظام تتخلى فيه الولايات المتحدة عن مسؤوليات القوة الأحادية القطبية، لكنها تبقى القوة الوحيدة القادرة على تشكيل النظام الدولي. على مدى العقد الماضي، استخدمت الصين وروسيا تفوقهما العسكري لتغيير الواقع الجغرافي: على سبيل المثال، فقد استعادت الصين أراضيها بقوة في بحر الصين الجنوبي، بينما غزت روسيا وضمّت مساحات شاسعة من الأراضي الأوكرانية. والولايات المتحدة، التي كانت تنتقد مثل هذه التصرفات، باتت الآن تستخدم القوة علناً لتعزيز مصالحها. ولكن بينما كان قادة الإدارات الأمريكية السابقة

يُغلّفون التدخلات بخطاب ليبرالي، يُؤطّرها ترامب صراحةً من منظور القوة الأمريكية. في مقابلة لافتة مع شبكة CNN بعد عملية القبض على مادورو، عبّر مستشار ترامب، ستيفن ميلر، بوضوح عن رؤية الإدارة للعالم: قال: «نحن نعيش في عالم تحكمه القوة، تحكمه القوة، تحكمه السلطة: هذه هي القوانين الحديدية للعالم منذ فجر التاريخ».

يُعدّ إصرار ترامب، الذي يبدو غير قابل للتفاوض، على ملكية غرينلاند، أوضح مثال على هذا النموذج الجديد. فقد أشار إلى أن السيطرة الكاملة على هذه الجزيرة قليلة السكان أهم من الحفاظ على حلف الناتو، الذي شكّل حجر الزاوية للتحالف الأمريكي الأوروبي على مدى ثمانية عقود. وتكافح أوروبا، التي اعتادت طويلاً على حلف الناتو والمظلة الأمنية الأمريكية، للتكيف مع نهاية علاقتها الودية مع واشنطن وانهيار دورها الذي طالما تفاخرت به في ضبط سلوك الولايات المتحدة.

لكن حزم ترامب لا يعني أن الولايات المتحدة ستمنح الصين وروسيا هامشاً مماثلاً في منطقتيهما. فالتهديدات الموجهة إلى غرينلاند أو التدخل في فنزويلا لا تعني أن الولايات المتحدة ستسمح للصين أو روسيا بامتلاك مناطق نفوذ خاصة بهما. لا تزال القوة العسكرية الأمريكية حاسمة في أوروبا وآسيا، وستواصل الحد من تحركات الصين وروسيا، حتى مع عدم تسامح ترامب مع أي معارضة لخططه الاستراتيجية. كما تعمل الولايات المتحدة على تعزيز قوتها على حساب المنظمات الجماعية. فقد منح قرار الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني بشأن غزة الولايات المتحدة سلطة غير مسبوقة من خلال إنشاء ما يُسمى بـ«مجلس السلام»، برئاسة ترامب، للإشراف على وقف إطلاق النار وعملية إعادة الإعمار في القطاع.

ويسعى ترامب الآن إلى توسيع نطاق ولاية المجلس من غزة إلى حل النزاعات في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي قد يُضعف سلطة مجلس الأمن الدولي، ويُتيح لواشنطن مزيداً من التأثير على النظام العالمي.

يدفع العداء الأمريكي تجاه المؤسسات متعددة الأطراف، كمنظمة التجارة العالمية، دولاً أخرى إلى السعي نحو التعددية القطبية، لكن إعادة التوازن الحقيقي لا تزال بعيدة المنال. تسعى الاقتصادات الكبرى إلى الحفاظ على الوصول إلى السوق الأمريكية، التي لا تزال الأكبر في العالم، لكنها في الوقت نفسه تحوط نفسها ضد الضغوط الأمريكية بتوسيع الاتفاقيات التجارية فيما بينها. على سبيل المثال، وقّعت كندا اتفاقيات تجارية مع الصين وإندونيسيا، واستأنفت المحادثات التجارية مع الهند. إلا أن هذه الدول ستواجه صعوبة في الانفصال عن الولايات المتحدة. تلعب روسيا دوراً محدوداً في تدفقات التجارة العالمية، ويجعل نموذج الصين القائم على التصدير منها وجهة غير واقعية لفائض التجارة لدى الدول الأخرى على المدى القريب. ولا تزال الآمال في أن تحل الصين محل الولايات المتحدة كمحرك رئيسي للاستهلاك العالمي بعيدة المنال.

تُشجع الشكوك حول موثوقية الولايات المتحدة كمُزوّد للأمن حلفاءها في أوروبا وآسيا على تعزيز دفاعاتهم. وقد تعهدت دول الناتو برفع إجمالي إنفاقها الدفاعي إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035، وبلغ الإنفاق الدفاعي الياباني هدفه البالغ 2% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام. ويحظى تطوير الأسلحة النووية بتأييد شعبي واسع ومتزايد في بعض الدول الحليفة، مثل كوريا الجنوبية. مع ذلك، فإن بناء رادع تقليدي ونووي موثوق سيستغرق وقتاً. وخلال هذه المرحلة الانتقالية، سيستمر هؤلاء الحلفاء في الاعتماد على الدعم والتعاون

الأمـريكي، لأن طوكيـو وسـيول لا تثقـان في قـدرة الـصين أو روسـيا على حمايـة أمنـهما.

على الرغـم مـن الادعـاءات الواسـعة النطـاق بقـرب تحققهـا، فـإن التعدديـة القطبيـة لا تـزال بعيـدة المنـال. بـل على العكـس، سـاهمت تطلعـات التعدديـة القطبيـة في هـذا النظـام الجديـد الـذي يمنـح الولايـات المتحـدة نفـوذاً مطلقـاً. فقـد اعـتبرت إدارة ترامـب الأولى وإدارة بايـدن الـصين وروسـيا تهديـداً للهيمنـة الأمريكيـة، وقـد ركـزت هاتـان الدولتـان على إبـراز ضعـف أمريـكا، واتخذتـا موقفـاً أكثر حزمـاً في سياسـاتهما الخارجيـة. وفي ولايتـه الثانيـة، رحّـب ترامـب بالترويـج للتعدديـة القطبيـة، لا كتحـدٍّ، بـل كرسـالة مفادهـا أن الولايـات المتحـدة لم تعـد مسـؤولة عـن النظـام العالمـي. في رؤيـة ترامـب للتعدديـة القطبيـة، يمكـن لـكل دولـة ممارسـة نفوذهـا كما تـراه مناسـباً، ولكـن نظـراً للفجـوات في القـوة السـوقية والعسـكرية بين الولايـات المتحـدة وبقيـة الـدول، فـإن واشـنطن وحدهـا هـي التـي تمـارس نفوذهـا دون قيـود. تتقبـل الولايـات المتحـدة ظاهريـاً مبـدأ التعدديـة القطبيـة، لكنهـا تجنـي ثمـار اسـتمرار نظامهـا الأحـادي القطبيـة.

لقـد شـهد العـالم اليـوم تحـولاً جذريـاً منـذ أوائـل التسـعينيات، حين انهـار الاتحاد السـوفيتي وأصبحـت الولايـات المتحـدة القـوة العظمـى الوحيـدة. ولكـن الآن، كما في ذلـك الـحين، لا يبـدو أن هنـاك أي فرصـة تُذكـر لظهـور منافـس ذي مصداقيـة للهيمنـة الأمريكيـة. لم تنتـهِ حقبـة القطبيـة الأحاديـة قـط، بـل تـغيرت فحسـب. على عكـس مـا كان عليـه الحـال بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة مبـاشرة، تشـعر الولايـات المتحـدة اليـوم بالحاجـة إلى فـرض نفسـها بقـوة دون أدنى اكتراث لعواقـب ممارسـة هيمنتهـا. هـذا مـا تفعلـه إدارة ترامـب. وفي المسـتقبل المنظـور، لا يمكـن لأي دولـة أو تحالـف آخـر أن يوقفهـا.

هوية البحث

اسم الباحث: سي. راجا موهان - باحث في معهد دراسات جنوب آسيا الجامعة الوطنية في سنغافورة
عنوان البحث: وهم تعدد الأقطاب
تأريخ النشر: آذار - مارس 2026

رابط البحث: فورين أفيرز

https://www.foreignaffairs.com/united-states/multipolar-delusion-mohan

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org